التصحيح والترجيح

بقاعدة أهل بيت الرجل أعلم بحديثه

الدكتور

خالد عبد المنعم محمد طه

مدرس الحديث الشريف وعلومه
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين
في دمياط الجديدة

i

(التصحيح والترجيح بقاعدة أهل بيت الرجل أعلم بحديثه)

خالد عبد المنعم محمد طه
قسم الحديث وعلومه : كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين - بدمياط الجديدة .
البريد الألكتروني :khaledabdelmenem@gmail.com

الملخص :

ظلت الخصوصيات عند المحدثين تشغل مكانة كبرى وأهمية عظيمة في الترجيح والتصحيح فتراهم يصححون الأحاديث، أو يحكمون لراوٍ على آخر بتلك الخصائص، وهي ولا شك قرائن جعلتهم يحكمون لراوٍ على آخر، وإن كان المحكوم له أقلّ في الحفظ من غيره، وقد تعددت وتنوعت تلك الخصائص ، لم تذكر الكتب المعْنِيّة بتراجم الرجال ومسائل العلل إلا النذر اليسير من القرائن، ومدار معرفتها هو صنيع العلماء وتصرفاتهم في مصنفاتهم، وكذلك ترجيحات وتصحيحات العلماءِ الكبارِ فحولِ النقدِ والدرايةِ من خلال أقوالهم المبثوثة في ثنايا الكلام وبين السطور، ومن أهم القرائن التي اعتمد عليها المحدثون هي أهل بيت الرجل أعلم بحديثه ، تكتسب هذه القرينة قوتها من طول الملازمة والصحبة من أهل البيت الواحد لبعضهم البعض، فإذا انتفت هذه الملازمة لم يعد لهذه القرينة حجة أو قوة، ألم ترى أنّ النّقاد حكموا على بعض الرواة أنهم لم يسمعوا من آبائهم أولم يضبطوا أو لم يعقلوا عن والديهم أو أهل بيتهم عمومًا، وذلك بسبب صغر سنهم ونحوه، ومردُ ذلك إلى قصر الصحبة وعدم الملازمة.

الكلمات المفتاحية : التصحيح – الترجيح – أهل بيت الرجل – أعلم – الحديث .

Correction and Weighting According to the Rule "The People of Man's House are the Best to Know his Hadith"

Khalid Abd-Elmenam Mohammed Taha
Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Islamic and Arab Studies for Boys in New Damietta, Al-Azhar University, Egypt
E-mail: khaledabdelmenem@gmail.com

Abstract:
walmawaqif alkhasat bialjayinat fi almajalat alkubraa wa'ahamiyatan eazimat fi altarjih waltashih faturahum yashahun al'ahadith , 'aw yahkumun lraw ealaa akhar jadawul ,wahi wala shaki qarayin jaealathum yahkumun majmueatan aql fi alhifz min ghyrh , waqad taeadadt watanwaeat tilk aljaynatu.lm tadhkur alkutub almenit bitarajum alrijal wamasayil alealal 'iilaa alnudhur, wamadar muerafatiha hu sanie watasarufatihumfi musanafatihim , wakadhalik tarjihat watashihat alelma' alkbar fhwli alnaqd waldrayt min khilal 'aqwal almabthuthat fi thanaya alkalam wabayn alsutwr.wamin 'ahami al'arayin alty aietamad ealayha almuhadathun hi 'ahl bayt alrajul 'aelam bihadithih.taktasib hadhih alqarinat quatuha min tul almulazimat walsuhbat min 'ahl albayt alwahid libaedihim albaed , albaed alakhar , mulazimat almulazimat lm yaeud lihadhih alqarinat quatan , fa'iinahum taraa 'ana alnnqad hakamuu ealaa alrawat 'anahum lm yasmaeuu min abayihim 'aw 'ahl baytihim 'aw lm yaeqiluu ean waldayhim 'aw 'ahl baytihim emwmana , wdhlk bsbbsaghr sinihimwanahwah

, wmrd dhlk 'iilaaqasralsahbatwalmulazimat.aishtamal albahth ealaa muqadimat , watamhid , wathalathat mubahath , wakhatimat.almuqadamat watashtamil ealaa: taerif alqarinat fi allughat , wafi aistiemal 'ahl alaistilah.tama dhakarah fi bed alhalat almabhath al'awala: altashih biqarinat 'ahl bayt alrajul 'aelam bihadithih.

Key words:

Correction, Weighting, The People of Man's House, The best to Know, Hadith

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُهُ، ونستعينهُ، ونستغفرهُ، ونعوذُ باللهِ من شرور أنفسنا، وسيئاتِ أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}(١).

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} (٢).

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا} (٣) (٤).

وبعد

فلما كانت السنة النبوية هي المصدر الثاني للشرع بعد كتاب الله ، اختار الله طائفة لصفوته، وهداهم لزوم طاعته، ولزوم السنن والآثار، فتجرد القوم للحديث وطلبوه ورحلوا فيه وكتبوه، وسألوا عنه وأحكموه، وتفقهوا

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٠٢ .

(٢) سورة النساء، آية : ١ .

(٣) سورة الأحزاب، الآيتان ٧٠ ـ ٧١.

(٤) هذه المقدمة تسمى خطبة الحاجة كان رسول الله ﷺ ـ يعلمها أصحابه رضي الله عنهم، والحديث رواه الإمام أبو داود ، كتاب النكاح / باب فى خطبة النكاح ٢٠٣/٢ رقم (٢١٢٠)، و الإمام الترمذى فى جامعه، كتاب النكاح، باب ماجاء في خطبة النكاح ٤١٣/٣ رقم (١١٠٥)، وقال : (حديث حسن)، والإمام النسائي، كتاب الجمعة، باب ما يستحب من الكلام عند النكاح ٨٩/٦ رقم (٣٢٧٧)، والإمام ابن ماجه ، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح ٦٠٩/١ رقم (١٨٩٢) عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ واللفظ للترمذي.

فيه، وأصلوه، وفرعوا عليه وبذلوه، وبينوا المرسَلَ من المتصل، والموقوف من المنفصل وغير ذلك.

ولما كانت للسنة هذه القيمة وتلك القداسة فقد عكف المسلمون ـ الأوائل منهم والأواخر ـ على خدمتها وصيانتها خدمة لدينهم وصيانة له، وتعددت جهودهم في ذلك، وأهمها علم العلل وما يحتف به من القرائن التي تفيد ترجيح أو تصحيح الحديث.

تعريف القرينة في اللغة:

الْقَرِينَة: هِيَ مَا يُوضح عَن المُرَاد لَا بِالْوَضْعِ تُؤْخَذ من لَاحق الْكَلَام الدَّال على خُصُوص الْمَقْصُود أَو سابقه[1].

تعريف القرينة في الإصطلاح:

إنّ الذي يطالع صنيع علماء الحديث وصيارفته يجد لهم في كل حديثٍ نقد خاص بحسب ما يحتفُ به من القرائن، وهذه القرائن كثيرة ولا تخضعُ لضابطٍ معينٍ أو قاعدةٍ معلومة، بل هي أحوال في الأسانيد والمتون يختلف وصفها من حديث لآخر، وهي معلومة لدى النّقاد، ومنْ لهم بَصَرٌ بمعرفةِ الرجالِ وأحوالِهم، وسعة اطلاع على معرفة طرق الحديث المتعددة.

قال الحافظ ابن رجب: وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه[2].

وقال(قاعدة مهمة): حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك،

(١) الكليات (ص: ٧٣٤) أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي.
(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٢).

وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم(١).

قال الحافظ العلائي: وأما أئمة الحديث فالمتقدمون منهم كيحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كعلي ابن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وهذه الطبقة، وكذلك من بعدهم كالبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين ومسلم والنسائي والترمذي وأمثالهم، ثم الدارقطني والخليلي كل هؤلاء: يقتضي تصرفهم من الزيادة - قبولا وردا - الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع الأحاديث، وهذا هو الحق الصواب (٢).

قال الصنعاني: .....سادسها الاختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان مترددا بين ثقة وضعيف، فأما الثلاثة الأول فقد تقدم القوم فيها وأن المختلفين إما أن يكونا متماثلين في الحفظ والإتقان أم لا، فالمتماثلون إما أن يكون عددهم من الجانبين سواء أم لا، فإن استوى مع استواء أوصافهم وجب التوقف حتى يترجح أحد الفريقين بقرينة من القرائن، فمتى اعتضدت أحدى الطريقين بشيء من وجوه الترجيح حكم بها ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث بل كل حديث يقوم به مرجح خاص لا يخفي على الممارس الفظن الذي أكثر من جمع الطرق، ولهذا كان مجال النظر في هذا أكثر من غيره (٣).

خطة البحث

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة وتشتمل على: تعريف القرينة في اللغة، وفي استعمال أهل الاصطلاح.

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ١٦٣).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ١٧٦).

(٣) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار - الصنعاني (٢/ ٢٦).

التمهيد ويشتمل على: أهمية الخصوصية لدى المحدثين وبعض الأمثلة عليها.

المبحث الأول: التصحيح بقرينة أهل بيت الرجل أعلم بحديثه.

المبحث الثاني: الترجيح بقرينة أهل بيت الرجل أعلم بحديثه.

المبحث الثالث: بيان عدم اطّراد هذه القرينة في كل حديث.

الخاتمة وتشتمل على: أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث، ثم ثبت بالمصادر والمراجع.

التمهيد

لم تذكر الكتب المعْنِيّة بتراجم الرجال ومسائل العلل إلا النذر اليسير من القرائن، ومدار معرفتها هو صنيع العلماء وتصرفاتهم في مصنفاتهم، وكذلك ترجيحات وتصحيحات العلماءِ الكبارِ فحولِ النقدِ والدرايةِ من خلال أقوالهم المبثوثة في ثنايا الكلام وبين السطور.

عند وضوح هذه القرائن يتكشّف للباحث كثيرًا من أوجه ترجيحات الأئمة لبعض الأحاديث على بعضها الآخر، فكبار النقاد والأئمة المتقنين لهذه الصنعة لا يذكرون الحجة في ترجيحاتهم، وقد اعتمدوا في هذا على سعة علم القارئ وكثرة اطلاعه، وهذا غير متوفر في هذه الأزمان، فالدارقطني مثلًا يرجح طريقًا على أخرى ويعارضه ترجيح ابن أبي حاتم، وليست هذه الترجيحات ضرب عشواء، بل يعتمد الناقد على قرائن وقواعد ينطلق منها للحكم على روايةٍ دون أخرى، فبعض أئمة العلل يرجحون رواية المتفرد المخالف للجماعة على رواية الجماعة، وذلك بقرائن وقواعد معلومة عندهم، والخصائص عندهم من أهم القرائن والقواعد التي يصححون بها ويرجحون.

ظلت الخصوصيات عند المحدثين تشغل مكانة كبرى وأهمية عظيمة في الترجيح والتصحيح فتراهم يصححون الأحاديث، أو يحكمون لراوٍ على آخر بتلك الخصائص، وهي ولا شك قرائن جعلتهم يحكمون لراوٍ على آخر، وإن كان المحكوم له أقلّ في الحفظ من غيره، وقد تعددت وتنوعت تلك الخصائص وهذه بعض الأمثلة عليها.

أولًا: ترجيح حديث أهل قُطْرٍ على غيرهم لأنهم أعلم بحديث بلدهم.

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه الثوري، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: كتب عمر إلى أمراء الأجناد: ألا يأخذوا الجزية إلا ممن جرت عليه المواسي؟

قال أبي: ومنهم من يقول: عن نافع، عن أسلم، عن عمر[١]. قلت لأبي: فأيهما الصحيح؟ قال: الثوري حافظ، وأهل المدينة أعلم بحديث نافع من أهل الكوفة [٢]، قال أبو محمد سألت أبي عن حديث رواه ابن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيدالله، عن أبي إدريس الخولاني، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي -ﷺ- قال أبو محمد: وابن المبارك أدخل بينهما أبا إدريس، فأيهما أصح عندك؟ فقال: الصحيح ما يقوله أهل دمشق؛ ليس بينهما أبو إدريس، وقد وهم ابن المبارك في زيادته أبا إدريس؛ لأن بسر بن عبيدالله روى عن واثلة ولقِيَه، ولا أعلم أبا إدريس روى عن واثلة شيئًا، وأهل الشام أضبط لحديثهم من الغرباء[٣].

ثانيًا: ترجيحُ روايةٍ على أخرى بقرينةِ أنّ الراوي كان ألزم لشيخه ممن خالفه.

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه بشر بن المفضل[٤]، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن سهل بن سعد، عن مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت؛ أخبره: أن رسول الله -ﷺ- أملى علي: {لا ... }من الآية (٩٥) من سورة النساء.. فجاء ابن أم مكتوم وهو يمليها عليّ، فقال: يا رسول الله -ﷺ-، لو أستطيع الجهاد لجاهدت، فأنزل الله عز وجل: {غير ... }؟ قال أبي: رواه ابن المبارك[٥]، عن معمر، عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب، عن زيد بن ثابت، عن النبي ﷺ.

---

(١) الحديث أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (١٠٠٩٠ و١٠٠٩٦ و١٩٢٦٧ و١٩٢٧٣) من طريق عبد الله بن عمر وأيوب السختياني، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢/ ٢٨٢) ح٢٦٣٢ من طريق الحجاج، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٦٢٦ و٣٢٦٣٠) من طريق عبيد الله بن عمر، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢١٧/٣) من طريق عمر بن محمد، جميعهم عن نافع، عن أسلم، عن عمر، به.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٣٥٨).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٥٦٧).

(٤) سنن النسائي (٦/ ٩)ح ٣٠٩٩.

(٥) المعجم الكبير للطبراني (٥/ ١٤٦)ح ٤٨٩٩.

قيل لأبي: أيهما أشبه؟ قال: قد تابع عبد الرحمن بن إسحاق صالح بن كيسان[١] على هذه الرواية، وتابع معمر بعض الشاميين، عن الزهري، ومعمر كان ألزم للزهري[٢].

(١) صحيح البخاري (٦/ ٤٧)ح ٤٥٩٢.
(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٤٠٩).

المبحث الأول

التصحيح بقرينة أهل بيت الرجل أعلم بحديثه.

تكتسب هذه القرينة قوتها من طول الملازمة والصحبة من أهل البيت الواحد لبعضهم البعض، فإذا انتفت هذه الملازمة لم يعد لهذه القرينة حجة أو قوة، ألم ترى أنّ النّقاد حكموا على بعض الرواة أنهم لم يسمعوا من آبائهم أولم يضبطوا أو لم يعقلوا عن والديهم أو أهل بيتهم عمومًا، وذلك بسبب صغر سنهم ونحوه، ومردُ ذلك إلى قصر الصحبة وعدم الملازمة.

وقد بيّن ذلك ابن حجر حيث رجّح رواية القاسم وعروة عن عائشة على رواية الأسود.

قال: وأيضا فآل المرء أعرف بحديثه، فإن القاسم ابن أخي عائشة وعروة ابن أختها، وتابعهما غيرهما فروايتهما أولى من رواية الأسود؛ فإنهما أقْعَد بعائشة وأعلم بحديثها والله أعلم(١).

وبالرغم من قوة هذه القرينة لم أجدْ أحدًا نبّه عليها إلا نادرًا خلا الحافظ ابن حجر -رحمه الله-، فقد أكثر التنصيص عليها في الفتح ورجّح بها في غير موضع من شرحه على الجامع الصحيح، وهذه القرينة مَوْئِلٌ جيّدٌ، وملجأٌ حسنٌ، يفزع إليه حُرَّاسُ السنة يَذُبُّون عنها تحريف الغاليين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

لقد تنوعت عبارات الحافظ ابن حجر رحمه الله وغيره لهذه القاعدة ولا خلاف في هذا التنويع، فالنتيجة لهذه الألفاظ واحدة، ومرادهم هو التصحيح أو الترجيح.

قال ابن حجر:..... ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره.

وقال:....وآل المرء أعرف بحديثه من غيرهم.

وقال:.....وأيضًا فآل المرء أعرف بحديثه.

وقال:.....آل الرجل أعرف به من غيرهم.

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٩/ ٤١١) وسيأتي الكلام على هذا الحديث.

وقال.....أخبر بحديث أبيه.

وعبارة البيهقي: وَلَدُهُ أَعْرَف بِحَدِيثِهِ.

وعبارة ابن أبي حاتم في حديث محمد بن يزيد بن سنان....لأنه أفهم بحديث أبيه.

وسيأتي تفصيل الكلام على هذه الأمثلة المذكورة وتوثيقها في ثنايا البحث.

هذه القرينة لها صور واستعمالات عدة، فقد يُطلِقُهَا الحفّاظُ لترجيح روايةٍ على أخرى، وقد يُرادُ بها تصحيح حديث راوٍ تكلم فيه النّقاد والأئمة بالضعف، وعليه فهذه القرينة إما أنّها تصحيحية لرواية من تُكلّم فيه أو ترجيحية لروايةٍ على أخرى.

مثال:

عبد الله بن المثنى الأنصاري تكلم فيه العلماء بالضعف(١)، وقد أخرج له البخاري احتجاجًا سبعةَ أحاديث رواها عن عمّه عبد الله بن ثمامة بن أنس بن مالك، ومنها أحاديث من رواية ابنه محمد بن عبد الله الأنصاري وهذا يزيد القرينة قوة إلى قوتها، وأخرج له حديثان متابعة من غير طريق عمّه عبد الله بن ثمامة، وإخراج البخاري له عن غير عمّه متابعة يؤكد قرينة الباب.

قال الحافظ ابن حجر: وعبد الله بن المثنى ممن تفرد البخاري بإخراج حديثه دون مسلم، وقد وثقه العجلي والترمذي، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: صالح(٢)، وقال ابن أبي خيثمة: عن ابن معين ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي، قلت: لعله أراد في بعض حديثه، وقد تقرر أن البخاري حيث

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٢٠٨) الثقات للعجلي ط الباز (ص: ٢٧٦) سؤالات أبي عبيد الآجري (ص: ٢٣٢) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٣/ ٨٩٥) الجرح والتعديل (٥/ ١٧٧) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٣٠٤) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح للباجي (٢/ ٨٣٠) تهذيب الكمال (١٦/ ٢٧) تهذيب التهذيب (٥/ ٣٨٨) موسوعة أقوال الدارقطني (٢/ ٣٧١).

(٢) اكتفى الباجي بقول أبي حاتم وأبي زرعة: صالح، ولم يتعقبهما بشئ.

يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئًا مما أُنْكر عليه، وقول ابن معين ليس بشيء أراد به في حديث بعينه سُئِلَ عنه، وقد قوّاه في رواية إسحاق بن منصور عنه، وفي الجملة فالرجل إذا ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا إذا كان مفسرًا بأمرٍ قادحٍ وذلك غير موجود في عبد الله بن المثنى هذا، وقد قال ابن حبان لما ذكره في الثقات: ربما أخطأ[١]. والذي أُنْكر عليه إنما هو من روايته عن غير عمه ثمامة[٢]، والبخاري إنما أخرج له عن عمه هذا الحديث وغيره، ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره [٣].

قلت: وفي قول الحافظ: والذي أُنْكر عليه إنما هو من روايته عن غير عمه ثمامة تأمُّلٌ فقد أَنْكَرَ عليه الحفّاظُ أحاديثَ عن عمّه، منها حديث أن النبي -ﷺ- عق عن نفسه -وسيأتي- ولم يصححه الحافظ ابن حجر نفسه؛ وذلك لأنّ الحفاظ انتقدوا متنه، واكتفى الحافظ بتقوية إسناده كما سيأتي، وهذا يدل على أنّ البخاري أخرج له بقرينة الباب مع تجنبِ ما انتقدوه عليه عن عمّه أيضًا، وهو يدل على شدة انتقائه لأحاديثه رحمه الله، ورمز له ابن حجر في لسان الميزان برمز (صح)[٤]. وقال الذهبي: صدوق لينه بعضهم[٥]. وفي تحرير تقريب التهذيب عبدُ الله بن المُثَنَّى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، أبو المثنى البصري: صدوقٌ كثيرُ الغلطِ، من السادسة[٦]، بل: صدوق حسن الحديث، فقد وثقه العجلي والترمذي، واحتج به البخاري في "صحيحه"، وقال يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: صالح، وقال النسائي: ليس بالقوي، واختلف فيه قول الدارقطني بين التوثيق

(١) لم أقف له على ترجمة في الثقات، ولعلّ الحافظ تابع المزي في هذا.

(٢) قلت: وفي التاريخ الكبير للبخاري: يروي عن يمامة بن عبد الله وهو تصحيف بل هو ثمامة.

(٣) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٨٩) النكت على صحيح البخاري (٢/ ١٨٠).

(٤) لسان الميزان لابن حجر تـ أبو غدة (٩/ ٣٤٥) يعني تكلموا فيه بلا حجة.

(٥) ديوان الضعفاء (ص: ٢٢٨) وذكره في المغني (١/ ٣٥٢) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ١١٣).

(٦) تقريب التهذيب (١/ ٥٢٧).

والتضعيف[١]، وضعفه العقيلي وأبو داود، وقال المؤلف في مقدمة (الفتح): "لم أر البخاري احتج به إلا في روايته عن عمه ثُمامة، فعنده عنه أحاديثُ، وأخرج له من روايته عن ثابت، عن أنس حديثًا توبع فيه عنده، وهو في فضائل القرآن، وأخرج له أيضًا في اللباس عن مسلم بن إبراهيم، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر في النهي عن القزع بمتابعة نافع وغيره، عن ابن عمر"، فالظاهر أن البخاري انتقى من حديثه الصحيح[٢].

قوله: فالظاهر أنّ البخاري انتقى من حديثه الصحيح، نعم حيث أنّ مَرَدَ الإنتقاء إلى القرينة، والأوجه هو عبارة ابن حجر -رحمه الله- حيث قال: أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره فهذه العبارة كاشفةٌ لما أُشْكِلَ من التخريج لهذا الراوي المتكلم فيه وموضّحةٌ لمعنى الإنتقاء المذكور، لا سيما أنّ البخاري لم يحتج بعبد الله بن المثني إلا فيما أخرجه عن عمّه، وأما ماسواه فقد أخرجه مع المتابعة، وهذا يقوي عبارة الحافظ ابن حجر رحمه الله.

قال مغلطاي: وخرّج ابن حبان حديثه في صحيحه[٣] وكذلك الحاكم، والطوسي[٤] وقال: هو ثقة[٥].

نعم أخرج له الحاكم في المستدرك عدة أحاديث عن عمّه عبد الله بن ثمامة.

انظر: (١/ ٢٣٥)ح ٤٨٦، و (٣/ ١٧٦)ح ٤٧٥٩ و (٤/ ٣٠٤)ح ٧٧١٦.

وأخرج في المستدرك (٤/ ٤٧٥)ح ٨٣١٩ حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الشَّيْبَانِيُّ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ السَّعْدِيُّ، ثَنَا عَوْنُ بْنُ

(١) قلت: لعلّ هذا الاختلاف من قبيل التنوع وليس التضاد، فالدارقطني وثّقه فيما رواه عن عمّه ولم يكن منكرًا، وضَعّفَهُ فيما كان منكرًا، ولم يُتابَع عليه.

(٢) تحرير تقريب التهذيب (٢/ ٢٦٠) انظر فتح الباري لابن حجر (١/ ٤١٦).

(٣) صحيح ابن حبان (٤/ ٢٦١)ح ١٤١٤.

(٤) لم أقف له على روايته في مستخرج الطوسي.

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ١٦٣).

عُمَارَةَ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ جَدِّهِ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الْآيَاتُ بَعْدَ الْمِأَتَيْنِ» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ. [التعليق - من تلخيص الذهبي] ٨٣١٩ - أحسبه موضوعًا.

وهذا الحديث يوضح ما ذكره النّقاد من أهل الاصطلاح في تعقبهم على الحاكم إذْ يُخرّج الحديث، ويذْكر أنّه على شرط الشيخين أو أحدهما، أو أنّ رجاله رجال الصحيح، وعبد الله بن المثنى ليس من رجال مسلم أصلًا، وليست الرواية بهذه الصورة عن عبد الله بن المثنى من شرط البخاري، وذلك في نقدهم متوقف على كيفية إخراج البخاري عنه، وقد ظهر أنّ إخراج البخاري واحتجاجه بعبد الله بن المثنى فيما رواه عن عمّه فقط، وأمّا ما سواه فقد أخرجه متابعة.

قال الحافظ ابن حجر:

ينقسم المستدرك أقساما كل قسم منها يمكن تقسيمه:

الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجا برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالمًا من العلل، واحترزنا بقولنا على صورة الاجتماع عما احتجا برواته على صورة الانفراد كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه، فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين؛ لأنهما احتجا بكل منهما بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع، وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه، كالحديث الذي يروى عن طريق شعبة مثلا عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما -، فإن مسلمًا احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه، ولم يحتج بعكرمة واحتج البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما

فلا يجتمع فيه صورة الاجتماع، وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره[١].

نموذج لرواية عبد الله بن المثني في الجامع الصحيح.

أخرج البخاري (١/ ٣٠)ح٩٥ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَارُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ المُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ «إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلاَثًا، حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلاَثًا».

وعنده (٨/ ٥٤)ح٦٢٤٤ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا سَلَّمَ سَلَّمَ ثَلاَثًا، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلاَثًا».

تخريج هذه الرواية.

هذا الحديث مداره على عبد الله بن المثنى عن عمّه، ولم يعرف إلا من جهته فلا متابع له، وقد رواه عنه جماعة، ولا شك أن لمعناه شواهد.

قال ابن عبد الهادي: وأصحاب الصحيح إذا رووا لمن تكلم فيه فإنهم يتوقفون عن حديثه ما لم ينفرد به... [٢].

والحديث أخرجه أحمد (٢٠/ ٤٣٨)ح ١٣٢٢١، وعنده (٢١/ ٣١)ح ١٣٣٠٨، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي ﷺ (٢/ ١١)ح٢٠٤، والحاكم (٤/ ٣٠٤)ح٧٧١٦ ، والترمذي (٥/ ٧٢)ح٢٧٢٣، وعنده (٥/ ٦٠٠)ح٣٦٤٠ ، والشمائل (ص: ١٨٤)ح٢٢٥.

كلهم من طرق عن عبد الله بن ثمامة.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٣١٤).

(٢) تنقيح تحقيق أحاديث التعليق (٢/ ٣٢٧).

وله شاهد في المعجم الكبير للطبراني (٨/ ٢٨٥)ح ٨٠٩٥ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ ثَلَاثًا لِكَيْ يُفْهَمَ عَنْهُ».

وبذلك يظهر أنّ الراوي إذا كان ضعيفًا، وانفرد عن شيخ -غير مكثر- يقبل منه إذا وجدت قرينة تدل على ذلك، وأمّا إذا وجدنا مايدلُّ على خلاف ذلك فلا نحكم له بالصحة.

ويظهر ذلك في صنيع الحافظ مع نفس الراوي وهو عبد الله بن المثنى، قال -رحمه الله-:..... ونقل عن نصِّ الشافعيِّ في البويطيِّ أنه لا يعق عن كبير[١]، وليس هذا نصًا في منع أن يعق الشخص عن نفسه، بل يحتمل أن يريد أن لا يعق عن غيره إذا كبر، وكأنه أشار بذلك إلى أن الحديث الذي ورد أن النبي ﷺ عق عن نفسه بعد النبوة لا يثبت وهو كذلك، فقد أخرجه البزار من رواية عبد الله بن محرر وهو بمهملات عن قتادة، عن أنس قال البزار: تفرد به عبد الله وهو ضعيف أ.هـ[٢].

وأخرجه أبو الشيخ[٣] من وجهين آخرين أحدهما من رواية إسماعيل بن مسلم عن قتادة، وإسماعيل ضعيف أيضًا، وقد قال عبد الرزاق: أنهم تركوا حديث عبد الله بن محرر من أجل هذا الحديث فلعل إسماعيل سرقه منه.

ثانيهما من رواية أبي بكر المستملي عن الهيثم بن جميل[٤] وداود بن المحبر[٥] قالا حدثنا عبد الله بن المثنى، عن ثمامة، عن أنس وداود ضعيف[٦]؛ لكن الهيثم ثقة[٧]، وعبد الله من رجال البخاري، فالحديث قوي

(١) المجموع شرح المهذب (٨/ ٤٣٢).

(٢) مسند البزار = البحر الزخار (١٣/ ٤٧٨)ح ٧٢٨١، وانظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٦/ ٢٩).

(٣) لم أقف في شيء مما توفر لديّ من مؤلفات أبي الشيخ.

(٤) شرح مشكل الآثار (٣/ ٧٨)ح ١٠٥٣.

(٥) لم أقف على هذه الرواية.

(٦) تهذيب الكمال (٨/ ٤٤٣).

(٧) تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٦٥).

الإسناد، وقد أخرجه محمد بن عبد الملك بن أيمن عن إبراهيم بن إسحاق السراج عن عمرو الناقد[١]، وأخرجه الطبراني في الأوسط عن أحمد بن مسعود كلاهما عن الهيثم بن جميل وحده به[٢] فلولا ما في عبد الله بن المثنى من المقال لكان هذا الحديث صحيحًا؛ لكن قد قال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بقوي، وقال أبو داود: لا أخرج حديثه، وقال الساجي: فيه ضعف لم يكن من أهل الحديث روى مناكير، وقال العقيلي: لا يتابع على أكثر حديثه، قال ابن حبان: في الثقات ربما أخطأ ووثقه العجلي والترمذي وغيرهما فهذا من الشيوخ الذين إذا انفرد أحدهم بالحديث لم يكن حجة، وقد مشى الحافظ الضياء على ظاهر الإسناد فأخرج هذا الحديث في الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين[٣].

انظر إلى عبارة الحافظ ابن حجر الدقيقة: حيث يقول عن حديث عبد الله بن ثمامة قويّ الإسناد ولم يصحح متنه مع كونه عن عبد الله بن المثني عن عمّه ثمامة؛ وذلك لأنّ مثله لا يخفى على سائر الصحابة، بل لو وقع منه -ﷺ- لاشتهر، فهو مما تتوافر الدواعي على نقله، ولم يخرّجه البخاري فيما أخرج له من أحاديث، وهذا يدل على تحري البخاري رحمه الله في الانتقاء، فلم يخرّج تلك الغرائب التي استنكرها العلماء مع وجود قرينة الباب.

مرويات عبد الله بن المثنى عن عمّه في الجامع الصحيح.

إذا تقررت هذه القاعدة، فقد تبيّن لنا الحجة في إخراج البخاري أحاديث عبد الله بن المثنى عن عمه بتلك القرينة، وهذه الأحاديث هي:

١-حديث (٢/ ٢٧)ح ١٠١٠ حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ المُثَنَّى، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

(١) النفقة على العيال لابن أبي الدنيا (١/ ٢٠٨)ح ٦٦ حَدَّثَنَا عَمْرٌو النَّاقِدُ. لم أقف على رواية السراج.

(٢) المعجم الأوسط (١/ ٢٩٨)ح ٩٩٤.

(٣) الأحاديث المختارة (٥/ ٢٠٤)ح ١٨٣١، وانظر فتح الباري لابن حجر (٩/ ٥٩٥) وقد سبق ذكْر مصادر ترجمة ابن المثنى.

كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ....الحديث، وأخرجه مكررًا في (٥/ ٢٠)ح ٣٧١٠.

٢- حديث (٢/ ١١٨)ح١٤٥٤ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ المُثَنَّى الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، أَنَّ أَنَسًا، حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَتَبَ لَهُ هَذَا الكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى البَحْرَيْنِ....الحديث في الصدقات.

وأخرجه مكررًا في (٢/ ١١٦)ح ١٤٤٨، و(٢/ ١١٧)ح ١٤٥٠، و(٢/ ١١٧)ح ١٤٥١، و(٢/ ١١٧)ح١٤٥٣، و(٢/ ١١٨)ح ١٤٥٥، و(٣/ ١٣٨)ح٢٤٨٧، و(٩/ ٢٣)ح٦٩٥٥.

اعتراض أبي الحسن الدارقطني على رواية عبد الله بن المثني وشيخه في الباب.

لما كانت هذه القرينة معلومة عند كبار النقاد لم يُعلّوا أحاديث عبد الله بن المثنى عن عمّه بالضعف المذكور فيه، فلم يذكر الدارقطني في الإلزامات والتتبع حديث عبد الله بن المثنى عن عمّه عبد الله بن ثمامة بالضعف، وإنما أعلّ حديثه بعلةٍ أخرى وهي عدم سماعه من عمّه مشافهة، فقد كان تحمّله عن عمّه مناولة [١] وسيأتي الرد في كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله.

ولكنه انتقد حديث الإستسقاء وأعلّه بضعف عبد الله بن المثنى، فقال: وأخرج البخاري رحمه الله حديث الأنصاري، عن أبيه، عن ثمامة، عن أنس: أن عمر - رضي الله عنه - لما قَحَطُوا استسقى بالعباس - رضي الله عنه -، ولم يروه غير الأنصاري، عن أبيه، وأبوه عبد الله بن المثنى ليس بالقوي [٢].

(١) الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص: ٢٥١)ح١١٠.

(٢) الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري كتابه الصحيح ومن عللها الحافظ أبو الحسن الدارقطني (ص: ٤٠)ح١٠.

وهذا الإعتراض يُجاب عليه بقرينة الباب، وبأنّ الدارقطني نفسه وثّقه مرة وضعّفه أخرى، والله أعلم(١).

قال الحافظ ابن حجر: قال الدارقطني: وأخرج البخاريّ حديث الأنصاريّ عن أبيه، عن ثمامة، عن أنس، عن أبي بكر حديث الصدقات، وهذا لم يسمعه ثمامة من أنس ولا عبد الله بن المثنى من ثمامة، قال علي بن المديني: حدثني عبد الصمد، حدثني عبد الله بن المثنى، قال: دفع إلى ثمامة هذا الكتاب، قال: وحدثنا عفان حدثنا حماد قال: أخذت من ثمامة كتابًا عن أنس نحو هذا وكذا قال: حماد بن زيد عن أيوب أعطاني ثمامة كتابا فذكر هذا.

قلت: ليس فيما ذكر ما يقتضي أن ثمامة لم يسمعه من أنس كما صدر به كلامه فإما كون عبد الله بن المثنى لم يسمعه من ثمامة، فلا يدل على قدح في هذا الإسناد، بل فيه دليل على صحة الرواية بالمناولة إن ثبت أنه لم يسمعه مع أن في سياق البخاري عن عبد الله بن المثنى حدثني ثمامة أن أنسا حدثه(٢)، وليس عبد الصمد فوق محمد بن عبد الله الأنصاري في الثقة ولا أعرف بحديث أبيه منه والله أعلم(٣)، قال الحافظ.....وقال العقيلي لا يتابع في أكثر حديثه انتهى.

وقد تابعه على حديثه هذا حماد بن سلمة فرواه عن ثمامة أنه أعطاه كتابا زعم أن أبا بكر كتبه لأنس وعليه خاتم رسول الله ﷺ حين بعثه مصدقا فذكر الحديث هكذا أخرجه أبو داود عن أبي سلمة عنه(٤).

ورواه أحمد في مسنده قال: حدثنا أبو كامل، حدثنا حماد قال، أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أنس أن أبا بكر فذكره(٥).

---

(١) "تهذيب التهذيب" (٣٣٨/٥): وفيه «وقال الدارقطني: ثقة، وقال مرة: ضعيف».

(٢) صحيح البخاري (٢/ ١١٧)ح ١٤٥١ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ، أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ....الحديث. وقد سبق الإشارة إليها.

(٣) فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٥٧).

(٤) سنن أبي داود ط الكتاب العربي (٢/ ٦)ح ١٥٦٩.

(٥) مسند أحمد ط الرسالة (١/ ٢٣٢)ح ٧٢.

وقال: إسحاق بن راهويه، في مسنده أخبرنا النضر بن شميل، حدثنا حماد بن سلمة أخذنا هذا الكتاب من ثمامة يحدثه عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره فوضح أن حمادا سمعه من ثمامة، وأقرأه الكتاب فانتفى تعليل من أعله بكونه مكاتبة، وانتفى تعليل من أعله بكون عبد الله بن المثنى لم يتابع عليه(١).

قال البيهقي: ولا نعلم أحدا استقصى في انتقاد الرواة ما استقصاه محمد بن إسماعيل البخاري، مع إمامته في معرفة علل الأحاديث وأسانيدها، وهو قد اعتمد فيه على حديث، بن المثنى، فأخرجه في "صحيحه " وذلك لكثرة الشواهد له بالصحة(٢)".

قال الكشميري (٤/ ١٥٣): ولم يخرجه مسلم، لأن عبد الله بن المثنى الأنصاري منسوبٌ إلى سوء حِفْظِه، وهو من أخصِّ تلامذة زُفَر، فيمكنُ أن يكونَ قويًا عنده، أو يكون اعتمد على فقاهتِهِ(٣).

٣- حديث (٦/ ١٨٧) ح٥٠٠٤ حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ المُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنِي ثَابِتٌ البُنَانِيُّ، وَثُمَامَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: " مَاتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَجْمَعِ القُرْآنَ غَيْرُ أَرْبَعَةٍ.....الحديث.

٤- حديث (٤/ ٨٢)ح ٣١٠٦ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا اسْتُخْلِفَ بَعَثَهُ إِلَى البَحْرَيْنِ .....الحديث.

وكرره في (٧/ ١٥٨)ح ٥٨٧٨.

٥- حديث (٦/ ١١٦)ح ٤٧٨٣ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: " نُرَى هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ فِي أَنَسِ بْنِ النَّضْرِ: {مِنَ المُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ} [الأحزاب: ٢٣] ".

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣١٨).

(٢) معرفة السنن والآثار" (٣/ ٢١٧).

(٣) فيض الباري شرح البخاري (٤/ ١٥٣).

٦- حديث (٨/ ٦٣)ح ٦٢٨١حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ كَانَتْ تَبْسُطُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِطَعًا....الحديث.

٧- حديث (٩/ ٦٥)ح ٧١٥٥ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الذُّهْلِيُّ، حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «إِنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ كَانَ يَكُونُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِ الشُّرَطِ مِنَ الأَمِيرِ».

مرويات عبد الله بن المثنى عن غير عمِّهِ في الجامع الصحيح.

أخرج البخاري عن عبد الله بن المثنى عن غير عمه حديثان كلاهما متابعة.

١- حديث (٧/ ١٦٣)ح ٥٩٢١ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ المُثَنَّى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ القَزَعِ»، وتابعه نافع عنده (٧/ ١٦٣)ح٥٩٢٠.

٢- حديث (٦/ ١٨٧) ح٥٠٠٤ حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ المُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنِي ثَابِتٌ البُنَانِيُّ، وَثُمَامَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: " مَاتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَجْمَعِ القُرْآنَ غَيْرُ أَرْبَعَةٍ.....الحديث.وعنده عن قتادة (٦/ ١٨٧)ح ٥٠٠٣، على اختلاف في الطريقين بذكر أبي بن كعب كما في رواية قتادة، وأبي الدرداء كما في رواية ابن المثنى.

المبحث الثاني: الترجيح بقرينة أهل بيت الرجل أعرف بحديثه.

أخرج البخاري (٧/ ٢٠)ح ٥١٤٩ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ، يَقُولُ: إِنِّي لَفِي القَوْمِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذْ قَامَتِ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ، فَرَ فِيهَا رَأْيَكَ، فَلَمْ يُجِبْهَا شَيْئًا، ثُمَّ قَامَتْ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ، فَرَ فِيهَا رَأْيَكَ، فَلَمْ يُجِبْهَا شَيْئًا، ثُمَّ قَامَتِ الثَّالِثَةَ فَقَالَتْ: إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ، فَرَ فِيهَا رَأْيَكَ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْكِحْنِيهَا، قَالَ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟» قَالَ: لاَ، قَالَ:

«اذْهَبْ فَاطْلُبْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» فَذَهَبَ فَطَلَبَ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: مَا وَجَدْتُ شَيْئًا وَلاَ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: «هَلْ مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ شَيْءٌ؟» قَالَ: مَعِي سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا، قَالَ: «اذْهَبْ فَقَدْ أَنْكَحْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ».

قال الحافظ ابن حجر: وموضع الدليل من هذا الحديث ورود قوله -ﷺ-: "ملكتكها" ، لكن ورد أيضا بلفظ: "زوجتكها"، قال ابن دقيق العيد: هذه لفظة واحدة في قصة واحدة واختلف فيها مع اتحاد مخرج الحديث، فالظاهر أن الواقع من النبي ﷺ أحد الألفاظ المذكورة، فالصواب في مثل هذا النظر إلى الترجيح، وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى "زوجتكها" وأنهم أكثر وأحفظ، قال: وقال بعض المتأخرين: يحتمل صحة اللفظين ويكون قال لفظ التزويج أولًا ثم قال: اذهب فقد ملكتكها بالتزويج السابق.

قال ابن دقيق العيد: وهذا بعيد؛ لأن سياق الحديث يقتضي تعيين لفظة قبلت لا تعددها وأنها هي التي انعقد بها النكاح، وما ذكره يقتضي وقوع أمر آخر انعقد به النكاح، والذي قاله بعيد جدًا، وأيضا فلخصمه أن يعكس ويدعى أن العقد وقع بلفظ التمليك، ثم قال: زوجتكها بالتمليك السابق، قال ثم إنه لم يتعرض لرواية: "أملكناكها" مع ثبوتها، وكل هذا يقتضي تعين المصير إلى الترجيح أهـ(١)، وأشار بالمتأخر إلى النووي فإنه كذلك قال في شرح مسلم(٢)، وقد قال ابن التين: لا يجوز أن يكون النبي -ﷺ- عقد بلفظ التمليك والتزويج معًا في وقت واحد فليس أحد اللفظين بأولى من الآخر فسقط الاحتجاج به، هذا على تقدير تساوي الروايتين فكيف مع الترجيح؟ قال: ومن زعم أن معمرًا وهم فيه وَرَدَ عليه أنّ البخاري أخرجه في غير موضعٍ من رواية غير معمر مثل معمر أ هـ.

(١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٢/ ١٨٤).

(٢) شرح النووي على مسلم (٩/ ٢١٤).

وزعم ابن الجوزي في "التحقيق" أن رواية أبي غسان "أنكحتكها" ورواية الباقين "زوجتكها" إلا ثلاثة أنفس وهم معمر[١] ويعقوب [٢] وابن أبي حازم[٣]، قال: ومعمر كثير الغلط والآخران لم يكونا حافظين أ هـ[٤].

وقد غلط في رواية أبي غسان فإنها بلفظ: "أملكناكها" في جميع نسخ البخاري، نعم وقعت بلفظ: "زوجتكها" عند الإسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن أبي غسان، والبخاري أخرجه عن سعيد بن أبي مريم عن أبي غسان بلفظ: "أمكناكها"[٥]، وقد أخرجه أبو نعيم في" المستخرج "من طريق يحيى بن عثمان بن صالح عن سعيد شيخ البخاري فيه بلفظ: "أنكحتكها" فهذه ثلاثة ألفاظ عن أبي غسان، ورواية: "أنكحتكها" في البخاري لابن عيينة [٦] كما حررته، وما ذكره من الطعن في الثلاثة مردود[٧]، ولا سيما عبد العزيز فإن روايته تترجح يكون الحديث عن أبيه وآل المرء أعرف بحديثه من غيرهم، نعم الذي تحرر مما قدمته أن الذين رووه بلفظ التزويج أكثر عددًا ممن رواه بغير لفظ التزويج، ولا سيما وفيهم من الحفاظ مثل مالك[٨]،

(١) رواية معمر في مسند أحمد (٣٧/ ٤٨٧)ح ٢٢٨٣٢.

(٢) رواية يَعْقُوب بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ في صحيح البخاري (٦/ ١٩٢)ح ٥٠٣٠.

(٣) رواية عَبْد العَزِيزِ بْن أَبِي حَازِم في صحيح البخاري (٧/ ٧)ح ٥٠٨٧.

(٤) التحقيق في مسائل الخلاف (٢/ ٢٧٢) لابن الجوزي، وتملم كلامه والأخذ برواية الحفاظ الفقهاء مع كثرتهم أولى.

(٥) رواية أبي غسان قي صحيح البخاري (٧/ ١٣)ح ٥١٢١

(٦) رواية سفيان بن عيينة في صحيح البخاري (٧/ ٢٠)ح ٥١٤٩.

(٧) نعم مردود فيعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري، ثقة من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين. تقريب التهذيب (٢/ ٣٣٨) وعبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار المدني، صدوق، مات سنة أربع وثمانين وقيل: قبل ذلك. تقريب التهذيب (١/ ٦٠٢) ومعمر بن راشد الأزدي ، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا وكذا فيما حدث به بالبصرة من كبار السابعة مات سنة أربع وخمسين. تقريب التهذيب (٢/ ٢٠٢). ولذا تعقبه الذهبي بقوله: قلت: هَذَا ضرب من التعسف. تنقيح التحقيق للذهبي (٢/ ١٨٣).

مالك[١]، ورواية سفيان بن عيينة "أنكحتكها" مساوية لروايتهم، ومثلها رواية زائدة[٢]، وعدّ ابنُ الجوزيّ فيمن رواه بلفظ التزويج حماد بن زيد وروايته بهذا اللفظ في فضائل القرآن[٣]، وأما في النكاح فبلفظ: "ملكتكها"[٤] وقد تبع الحافظ صلاح الدين العلائي ابن الجوزي فقال في ترجيح رواية التزويج: ولا سيما وفيهم مالك وحماد بن زيد. أ هـ[٥].

قال أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري: قال معمر في حديث أبي حازم: «ملكتكها»، وكذا قال ابن أبي حازم، وقال مالك، والثوري[٦]، وزائدة، وابن عيينة: «قد زوجتكها»، والقول قولهم عندي؛ لأنهم أثبت وأحفظ[٧].

والحاصل أن هذا الحديث مداره على أَبي حَازِمٍ واختلف عليه في لفظة في الحديث فمنهم من يقول:زوجتكها، ومنهم من يقول: أنكحتكها، ومنهم من يقول: أملكناكها.

وإنما أوسع العلماء القول في هذا الحديث للأثر الفقهي المترتب عليه، وليس هذا محل بسطه.

والخلاصة أنّ الحافظ ابن حجر دافع عن وراية البخاري بقرينة الباب حيث قال: وما ذكره من الطعن في الثلاثة مردود، ولا سيما عبد العزيز فإن روايته تترجح يكون الحديث عن أبيه وآل المرء أعرف بحديثه من غيرهم،

---

(١) رواية مالك في صحيح البخاري (٣/ ١٠٠)ح ٢٣١٠.

(٢) رواية زائدة في صحيح مسلم (٢/ ١٠٤١)ح ١٤٢٥.

(٣) رواية حماد بلفظ التزويج في صحيح البخاري (٦/ ١٩٢)ح ٥٠٢٩.

(٤) صحيح البخاري (٧/ ١٨)ح ٥١٤١.

(٥) فتح الباري مع هدي الساري لابن حجر ط المعرفة (٩/ ٢١٤).

(٦) أخرجه ابن ماجه (١/ ٦٠٨)ح ١٨٨٩بلفظ زَوَّجْتُكَهَا، وأخرجه الدارقطني في سننه سننه (٤/ ٣٦٥)ح ٣٦١٢ من طريق سُفْيَان وفيه وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: «قَدْ أَنْكَحْتُكَهَا عَلَى مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

(٧) الزيادات على كتاب المزني (ص: ٥٣٥).

وهذا الترجيح ليس معناه أنّ رواية الأكثر الذين رووه بلفظ التزويج مرجوحة، ولكن صحة الطريقين معًا.

مثال آخر يوضّح الترجيح بهذه القاعدة:

أخرج البخاري (٧/ ٤٨)ح ٥٢٨٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، أَنَّ عَائِشَةَ، أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ فَأَبَى مَوَالِيهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطُوا الوَلاَءَ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّمَا الوَلاَءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» وَأُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَحْمٍ، فَقِيلَ: إِنَّ هَذَا مَا تُصُدِّقَ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ» حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، وَزَادَ: فَخُيِّرَتْ مِنْ زَوْجِهَا.

قال الحافظ ابن حجر: .....أورده في كفارات الأيمان مختصرًا عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال فيه: "عن الأسود عن عائشة"(١) وكذا أورده في الفرائض عن حفص بن عمر عن شعبة وزاد في آخره: "قال الحكم: وكان زوجها حرا"(٢).

ثم أورده بعده من طريق منصور عن إبراهيم عن الأسود أن عائشة فساق نحو سياق الباب وزاد فيه: "وخيرت فاختارت نفسها وقالت: لو أعطيت كذا وكذا ما كنت معه، قال الأسود: وكان زوجها حرا" قال البخاري: قول الأسود منقطع، وقول ابن عباس "رأيته عبدا" أصح(٣).

وقال في الذي قبله في قول الحكم نحو ذلك(٤)، وقد أورد البخاري عقب عقب رواية عبد الله بن رجاء هذه عن آدم عن شعبة ولم يسق لفظه لكن قال: "وزاد: فخيرت من زوجها"(٥) وقد أورده في الزكاة عن آدم بهذا الإسناد فلم

---

(١) صحيح البخاري (٨/ ١٤٦)ح ٦٧١٧.

(٢) صحيح البخاري (٨/ ١٥٤)ح ٦٧٥١. وفيه: قَالَ الحَكَمُ: «وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا» وَقَوْلُ الحَكَمِ مُرْسَلٌ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «رَأَيْتُهُ عَبْدًا».

(٣) صحيح البخاري (٨/ ١٥٤)ح ٦٧٥٤.

(٤) سبق نقله من الجامع الصحيح.

(٥) صحيح البخاري (٧/ ٤٨)ح ٥٢٨٤.

فلم يذكر هذه الزيادة [١]، وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن آدم شيخ البخاري فيه فجعل الزيادة من قول إبراهيم ولفظه في آخره: "قال الحكم قال إبراهيم: وكان زوجها حرًا فخيّرت من زوجها"[٢]، فظهر أن هذه الزيادة مدرجة وحذفها في الزكاة لذلك، وإنما أوردها هنا مشيرًا إلى أن أصل التخيير في قصة بريرة ثابت من طريق أخرى، وقد قال الدارقطني في العلل: لم يختلف على عروة عن عائشة أنه كان عبدا[٣]، وكذا قال جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن عائشة، وأبو الأسود وأسامة بن زيد عن القاسم[٤]، قلت: وقع لبعض الرواة فيه غلط، فأخرج قاسم بن أصبغ في مصنفه وابن حزم من طريقه قال: أنبأنا أحمد بن يزيد المعلم، حدثنا موسى بن معاوية، عن جرير، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة "كان زوج بريرة حرًا" وهذا وهم من موسى أو من أحمد، فإن الحفاظ من أصحاب هشام ومن أصحاب جرير قالوا كان عبدًا[٥]، منهم إسحاق بن راهويه وحديثه عن النسائي[٦]، وعثمان بن أبي شيبة وحديثه عند أبي داود[٧]، وعلي بن حجر وحديثه عند الترمذي(٨)، وأصله عند مسلم[٩] وأحال به على رواية أبي أسامة عن هشام هشام وفيه أنه كان عبدًا، قال الدارقطني: وكذا قال أبو معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه[١٠]، قلت: ورواه شعبة عن عبد

(١) صحيح البخاري (٢/ ١٢٨)ح ١٤٩٣.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٣٦٤)ح ١٤٢٧٩.

(٣) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٥/ ٧٨)ح ٣٨٤٩، وحكى الخلاف الذي فيه.

(٤) حديث أسامة في مسند أحمد (٤٢/ ٢٩٥)ح ٢٥٤٦٨.

(٥)لم أقف على هذه الرواية.

(٦) سنن النسائي (٦/ ١٦٥)ح ٣٤٥٢.

(٧) سنن أبي داود (٢/ ٢٧٠)ح ٢٢٣٣.

(٨) سنن الترمذي (٣/ ٤٥٢)ح ١١٥٤.

(٩) صحيح مسلم (٢/ ١١٤٣)ح ١٥٠٤.

(١٠) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٥/ ٧٨)ح ٣٨٤٩ قال: والحجازيون أعلم بالحديث.

الرحمن فقال: كان حرًا، ثم رجع عبد الرحمن فقال ما أدري[١]، وقد تقدم في في العتق[٢]، قال الدارقطني: وقال عمران بن حدير: عن عكرمة عن عائشة عائشة كان حرًا[٣] وهو وهم، قلت: في شيئين في قوله حر وفي قوله عائشة، وإنما هو من رواية عكرمة عن ابن عباس[٤]، ولم يختلف على ابن عباس في أنه كان عبدًا، وكذا جزم به الترمذي عن ابن عمر[٥] وحديثه عند عند الشافعي[٦] والدارقطني[٧] وغيرهما، وكذا أخرجه النسائي من حديث صفية بنت أبي عبيد، قالت: كان زوج بريرة عبدًا وسنده صحيح[٨]، وقال النووي: يؤيد قول من قال أنه كان عبدًا قول عائشة كان عبدًا، "ولو كان حرًا لم يخيرها"، فأخبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبدًا، ثم عللت بقولها "ولو كان حرًا لم يخيرها"[٩] ومثل هذا لا يكاد أحد يقوله إلا توقيفًا، وتعقب بأن هذه الزيادة في رواية جرير عن هشام بن عروة في آخر الحديث، وهي مدرجة من قول عروة، بيّن ذلك في رواية مالك وأبي داود[١٠] والنسائي[١١]، نعم وقع في رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت: "كانت بريرة مكاتبة لأناس من الأنصار

(١) صحيح مسلم (٢/ ١١٤٤)ح ١٥٠٤.
(٢) صحيح البخاري (٣/ ١٥٥)ح ٢٥٧٨.
(٣) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٥/ ٨٠).
(٤) مسند أحمد (٥/ ٣٨٦)ح ٣٤٠٥.
(٥) سنن الترمذي (٣/ ٤٥٣)ح ١١٥٥.
(٦) مسند الشافعي - ترتيب السندي (٢/ ٤١)ح ١٣٢.
(٧) سنن الدارقطني (٣/ ٢٩٣)ح ١٧٧.
(٨) السنن الكبرى للنسائي (٥/ ٢٧٣)ح ٥٦١٧.
(٩) صحيح مسلم (٢/ ١١٤٣)ح ١٥٠٤.
(١٠) لم أقف عليه عندهما.
(١١) سنن النسائي (٦/ ١٦٤)ح ٣٤٥١، قَالَ عُرْوَةُ: «فَلَوْ كَانَ حُرًّا، مَا خَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

وكانت تحت عبدٍ" الحديث أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي[١]، وأسامة فيه فيه مقال[٢]، وأما دعوى أن ذلك لا يقال إلا بتوقيف فمردودة؛ فإن للاجتهاد فيه مجالًا، وقد تقدم قريبًا توجيهه من حيث النظر أيضًا، قال الدارقطني: وقال إبراهيم عن الأسود عن عائشة: كان حرًا"[٣]، قلت: وأصرح ما رأيته رأيته في ذلك رواية أبي معاوية "حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: كان زوج بريرة حرًا فلما عتقت خيرت" الحديث أخرجه أحمد عنه[٤]، وأخرج ابن أبي شيبة عن إدريس عن الأعمش بهذا السند عن عائشة قالت: "كان زوج بريرة حرا"[٥]، ومن وجه آخر عن النخعي عن الأسود أنّ عائشة حدثته "أن زوج بريرة كان حرًا حين أعتقت"[٦]، فدلت الروايات المفصّلة التي قدّمتها آنفًا على أنّه مدرجٌ من قولِ الأسودِ أو من دونه فيكون من أمثلة ما أدرج في أول الخبر وهو نادر فإن الأكثر أن يكون في آخره ودونه أن يقع في وسطه، وعلى تقدير أن يكون موصولًا فترجح رواية من قال كان عبدًا بالكثرة، وأيضًا فآل المرء أعرف بحديثه، فإن القاسم ابن أخي عائشة وعروة ابن أختها وتابعهما غيرهما فروايتهما أولى من رواية الأسود فإنهما أقعد بعائشة وأعلم بحديثها والله أعلم[٧].

مثال آخر: أخرج البخاري (٨/ ١٦٧)ح ٦٨٢٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الجُعْفِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، قَالَ: لَمَّا أَتَى مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ

(١) مسند أحمد (٤٢/ ٢٩٥)ح ٢٥٤٦٨، وسنن ابن ماجه (١/ ٦٧١)ح ٢٠٧٦، والسنن والسنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٣٥٩)ح ١٤٢٥٨.

(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢/ ٣٤٧).

(٣) وروى هذا الحديث إبراهيم النخعي، عن الأسود، عن عائشة، فخالف من قدمنا ذكرهم، فقال فيه: إن زوج بريرة كان حرا. علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٥/ ٨٠).

(٤) مسند أحمد (٤٠/ ١٨٠)ح ٢٤١٥٠.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٤١)ح ١٧٥٨١.

(٦) مصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٤١)ح ١٧٥٨٩.

(٧) فتح الباري مع هدي الساري لابن حجر ط المعرفة (٩/ ٤١٠)

النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: «لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ، أَوْ غَمَزْتَ، أَوْ نَظَرْتَ» قَالَ: لاَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَنِكْتَهَا». لاَ يَكْنِي، قَالَ: فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِرَجْمِهِ.

قال الحافظ ابن حجر: قوله عن ابن عباس لم يذكره موسى[(١)] في روايته بل أرسله، وأشار إلى ذلك أبو داود [(٢)] وكأنّ البخاري لم يعتبر هذه العلة؛ لأن وهب بن جرير وصله وهو أخبر بحديث أبيه من غيره، ولأنه ليس دون موسى في الحفظ؛ ولأن أصل الحديث معروف عن ابن عباس....إلخ[(٣)].

نعم أصل هذا الحديث معروف عن ابن عباس -رضي الله عنهما- فقد أخرجه مسلم (٣/ ١٣٢٠)ح (١٦٩٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رضي الله عنهما -، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ: «أَحَقٌّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟» قَالَ: وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي؟ قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ بِجَارِيَةِ آلِ فُلَانٍ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ.

وقد رواه غير واحد عن ابن عباس رضي الله عنهما.

مثال آخر: قال البيهقي في السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي (٦/ ٣٢٨)ح ١٣٢٦٥ وَفِيمَا أَجَازَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ رِوَايَتَهُ عَنْهُ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ، أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ حَدِيثُ مَكْحُولٍ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- مُرْسَلٌ : أَنَّ الزُّبَيْرَ حَضَرَ خَيْبَرَ بِفَرَسَيْنِ فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- خَمْسَةَ أَسْهُمٍ سَهْمًا لَهُ وَأَرْبَعَةَ أَسْهُمٍ لِفَرَسَيْهِ قَالَ وَلَو كَانَ كَمَا حَدَّثَ مَكْحُولٌ : أَنَّ الزُّبَيْرَ حَضَرَ خَيْبَرَ بِفَرَسَيْنِ وَأَخَذَ خَمْسَةَ أَسْهُمٍ كَانَ وَلَدُهُ

(١) مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ كما في سنن أبي داود.

(٢) سنن أبي داود (٤/ ١٤٧)ح ٤٤٢٧.

(٣) فتح الباري لابن حجر (١٢/ ١٣٥).

أَعْرَفَ بِحَدِيثِهِ وَأَحْرَصَ عَلَى مَا فِيهِ زِيَادَتُهُ مِنْ غَيْرِهِم إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى [١].

إعلال الحديث بهذه القاعدة.

يعلّ الحفاظ الأحاديث الضعيفة بهذه القاعدة؛ لبيان عدم صحة شئ من طرق هذا الحديث.

مثاله:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أبو خالد الأحمر [٢] ، عن يزيد بن سنان، عن أبي المبارك، عن عطاء، عن أبي سعيد، عن النبي - ﷺ- قال: ما آمن بالقرآن من استحل محارمه، قال أبو زرعة: رواه وكيع بن الجراح [٣]، عن يزيد بن سنان، عن أبي المبارك، عن صهيب، عن النبي ﷺ.

قلت: ورواه محمد بن يزيد بن سنان [٤]، عن أبيه، عن عطاء، عن مجاهد، عن سعيد بن المسيب، عن صهيب ، عن النبي ﷺ، قال أبو زرعة: حديث محمد بن يزيد أشبه عن أبيه؛ لأنه أفهم بحديث أبيه؛ أن كان كتب أبيه عنده، ويزيد بن سنان ليس بقوي الحديث، وقال أبي: هذه كلها منكرة، ليست فيها حديث يمكن أن يقال: إنه صحيح، وكأنه شبه الموضوع، وحديث أبيه

---

(١) وانظر السنن الصغير للبيهقي (٣/ ٣٩٢)ح ٢٨٥٤، والشافي في شرح مسند الشافعي لابن الأثير (٤/ ٢٨٨) ونيل الأوطار (٧/ ٣٣٢).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (عوامة) (١٥/ ٥٣٣)ح ٣٠٨٢٦ ، ومن طريقه الكشي في المنتخب من مسند عبد بن حميد ت صبحي السامرائي (ص: ٣٠٨)ح ١٠٠٣.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (عوامة) (١٥/ ٥٣٣)ح ٣٠٨٢٧، وسنن الترمذي ت بشار (٥/ ٣٠)ح ٢٩١٨. قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالقَوِيِّ، وَقَدْ خُولِفَ وَكِيعٌ فِي رِوَايَتِهِ وقَالَ مُحَمَّدٌ: أَبُو فَرْوَةَ يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ الرُّهَاوِيُّ لَيْسَ بِحَدِيثِهِ بَأْسٌ إِلاَّ رِوَايَةَ ابْنِهِ مُحَمَّدٍ عَنْهُ، فَإِنَّهُ يَرْوِي عَنْهُ مَنَاكِيرَ، وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِيهِ، هَذَا الحَدِيثَ فَزَادَ فِي هَذَا الإِسْنَادِ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ صُهَيْبٍ، وَلاَ يُتَابَعُ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ عَلَى رِوَايَتِهِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَأَبُو الْمُبَارَكِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ.

(٤) مسند البزار = البحر الزخار (٦/ ٩)ح ٢٠٨٤ ، والمسند للشاشي (٢/ ٣٩٠)ح ٩٩٣ ، والمعجم الأوسط (٤/ ٣٣٧)ح ٤٣٦٦ ، والمعجم الكبير (٨/ ٣١)ح ٧٢٩٥

أنكرها، ومحل يزيد محل الصدق، والغالب عليه الغفلة[١]، فيحتمل أن يكون سمع من أبي المبارك هذا، وهو شبه مجهول، قال أبي: ومحمد بن يزيد[٢] أشد غفلة من أبيه، مع أنه كان رجلا صالحا، لم يكن من أحلاس[٣] الحديث [٤].

بيانُ عدمِ اطّرادِ هذه القاعدةِ مطلقًا:

لا يلزم من كون الرجل روى عن أبيه أو أحدٍ من أهل بيته أن يكون حديثه موصولًا أو صحيحًا، فشروط الصحة معتبرة في قرينة الباب، وإنما تسامح العلماء في مثل حالة عبد الله بن المثنى مع كونه فقدَ شرطًا من شروط الصحة -وهو الضبط عند بعض النّقاد-، ذلك لأنّ سماعه من عمّه متحقق وانتقاء البخاريّ حديثه المعروف دون المنكر، والأمثلة في هذا كثيرة فكم من رجل لم يسمع من أبيه، أو ضعّفه النّقاد في حديثه عن أهل بيته، ومنشأُ ذلك من فقدِ الشرطِ المقترنِ بقرينةِ البابِ وهو الملازمة أو طول الصحبة، فقد يموتُ الأبُ وابنه لايزال صغيرًا، أو يحدث من كتب أبيه أو أحد أقاربه -عند من لا يحتج بذلك-، أو غير ذلك من الأسباب التي تفيد ضعف قرينة المصاحبة أو فَقْدِهَا أَصْلًا.

أمثلة لرواة ضعفهم النقاد في مروياتهم عن أهل بيتهم.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر، مولى السائب القرشي روى عن أبيه قال وكيع:كانوا يقولون لم يسمع من أبيه [٥]، وقال أبو حاتم: سمعت أبي يقول محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من أبيه مات أبوه وهو وهو طفل[٦]، وقال أحمد بن حنبل عن مخرمة

(١) يزيد بن سنان بن يزيد التميمي أبو فروة الرهاوي ضعيف تقريب التهذيب (٢/ ٣٢٥)

(٢) تاريخ الإسلام ت بشار (٥/ ٤٥٤).

(٣) جمع حلس؛ وهو الكساء الذي يلي ظهر البعير تحت القتب. ويشبه به في الملازمة والدوام. والمعنى:أنه ليس من رجال الحديث الملازمين لعلمه. انظر "النهاية" (٤٢٣/١).

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤/ ٥٧٠).

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٣٤).

(٦) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٨٥).

مخرمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج قال هو ثقة لم يسمع من أبيه شيئا إنما روى من كتاب أبيه [١]، وقال يحيى بن معين: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف لم يسمع من أبيه شيئا[٢]، وقال ابن حجر: عكرمة بن خالد بن سلمة، عن أبيه، ضعيف[٣]، وقال الذهبي: عبد الله بن يعلى:عن أبيه، ضعيف[٤]، وقال أيضًا: عبد الرحمن بن بديل بن ميسرة: عن أبيه، ضعيف[٥]، قال ابن زريق: عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه ضعيف[٦].

وعلى هذا فليست هذه القرينة مطردة في كل صورها، فليست مقدّمة على ما سواها من القرائن مطلقًا، والقرائن متفاوتة في القوة والاحتجاج وتتعارض، والأئمة النّقاد يوازنون بينها ويرجحون بعضَها على بعض بشكل عجيب متقنٍ أشبه بالإلهام كما معلوم عند من يطالع كتب العلل.

وخير مثال على هذا هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، فبالرغم من أنّه من أهل بيت أبي إسحاق السبيعي، وأنّه الأحفظ لحديث جدّه بل كان يونس أبوه يقدّمه على نفسه، وكان ابن مهديّ يقدّمُهُ مطلقًا؛ إلا أنّ صنيع الجهابذة النّقاد يختلف بحسب القرائن، فمنهم من يقدّم إسرائيل للقرائن السابقة الخاصة به، ومنهم من يقدّم عليه الثوري وشعبة فيراهما أحفظ من إسرائيل وأقدم سماعًا لحديث أبي إسحاق[٧]، ومعلوم أنّ أبا إسحاق تغيّر، قال سبط ابن العجمي: شاخ ونسي ولم يختلط [٨].

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٢٢٠).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٢٥٥).

(٣) لسان الميزان لابن حجر تـ أبو غدة (٩/ ٣٧٣).

(٤) ديوان الضعفاء (ص: ٢٣٣).

(٥) ديوان الضعفاء (ص: ٢٣٩).

(٦) من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين (٢/ ٧٠).

(٧) انظر ترجمة إسرائيل في الطبقات الكبرى دار صادر (٦/ ٣٧٤) تاريخ بغداد وذيوله العلمية (٧/ ٢٦) تهذيب الكمال (٢/ ٥١٥).

(٨) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: ٢٧٣).

صورة تبيّن اختلاف النّقاد في الترجيح بين إسرائيل ومن وافقه وبين شعبة والثوري.

ذكر المزي في مسند عمرو بن ميمون الأوديّ [١] الكوفيّ، عن عمر رضي الله عنه.

[د س ق] حديث: كان النبيّ ﷺ يتعوَّذ من خمس من الجبن والبخل. . . الحديث.

(د) في الصلاة عن عثمان بن أبي شيبة، عن وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عنه به[٢].

(س) في الاستعاذة وفي اليوم والليلة عن إسحاق بن إبراهيم، والاستعاذة واليوم والليلة عن أحمد بن فضالة - فرقهما كلاهما عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل به[٣]، والاستعاذة واليوم والليلة عن سليمان بن سلم، عن النضر بن شميل[٤]، والاستعاذة واليوم والليلة عن عمران بن بكار البرَّاد، عن أحمد بن خالد الوهبي كلاهما عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق به[٥]، والاستعاذة واليوم والليلة عن هلال بن العلاء، عن حسين بن عياش، عن زهير، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون قال: حدثني أصحاب محمد ﷺ به[٦]، والاستعاذة واليوم والليلة عن أحمد بن سليمان، عن أبي داود، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون قال: كان النبيّ ﷺ- مرسل[٧]، وفي اليوم والليلة حسب

(١) بفتح الألف وسكون الواو وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة الى أود بن صعب بن سعد العشيرة من منحج. الأنساب للسمعاني (١/ ٣٨٥).

(٢) سنن أبي داود (٢/ ٩٠)ح ١٥٣٩.

(٣)سنن النسائي (٨/ ٢٥٥) ٥٤٤٣، و(٨/ ٢٦٦)ح٥٤٨٠.

(٤) سنن النسائي (٨/ ٢٦٧) ح ٥٤٨١.

(٥) سنن النسائي (٨/ ٢٧٢)ح ٥٤٩٧.

(٦) السنن الكبرى للنسائي (٧/ ٢٠٨)ح ٧٨٢٨.

(٧) السنن الكبرى للنسائي (٧/ ٢٢١)ح ٧٨٦٦.

حسب عن إسحاق بن إبراهيم، عن يحيى بن آدم، عن إسرائيل به - مسندًا[١].

(ق) في الدعاء عن علي بن محمد، عن وكيع به[٢].

(ز) قال أبو عبيد الآجري[٣]، عن أبي داود: سفيان وشعبة أرسلاه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، وأسنده إسرائيل ويونس، روى عن عمرو بن ميمون، عن سعد [٤]؛ وعنه، عن ابن مسعود[٥] رضي الله عنهما[٦].

ذكر من رواه أيضًا عن أبي إسحاق متصلًا:

أخرجه أحمد في مسنده (١/ ٢٩٠)ح ١٤٥ و(١/ ٤٤٧)ح ٣٨٨، والطبري في تهذيب الآثار مسند عمر (٢/ ٥٧٣)ح ٨٤٨، والحاكم في المستدرك، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه " وأقرّه الذهبي (١/ ٥٣٠)ح١٩٤٣، والطبراني في الكبير (١٠/ ١٦١)ح ١٠٣٢٢، والضياء في الأحاديث المختارة (١/ ٣٧٠)ح ٢٥٧ وقال الضياء: (إسناده صحيح) جميعهم من طريق إِسْرَائِيل عن أبي إسحاق متصلًا.

وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار مسند عمر (٢/ ٥٧٤)ح ٨٤٩، وابن حبان في صحيحه، (٣/ ٣٠٠)ح ١٠٢٤ من طريق يونس، والخرائطي في مكارم الأخلاق، باب الرُّقَى والعوذ (ص: ٣٥٠)ح ١٠٨٧ من طريق مسعر، ويونس عن أبي إسحاق متصلًا.

هذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق:

فرواه سفيان، وشعبة، عن أبي إسحاق ، عن عمرو بن ميمون مرسلًا.

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٩/ ٥٨)ح ٩٨٨٥.
(٢) سنن ابن ماجه (٢/ ١٢٦٣)ح ٣٨٤٤.
(٣) سؤالات الآجري لأبي داود (١/ ١٨٢).
(٤) صحيح البخاري (٣/ ١٠٣٨)ح٢٨٢٢.
(٥) سنن النسائي (٨/ ٢٥٦)ح ٥٤٤٦.
(٦) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٨/ ٩٥).

وأسنده إسرائيل عن جده أبي إسحاق، ويونس عن أبيه أبي إسحاق.

وقد سبق تخريج هذه الطرق خلا طريق شعبة.

فأما رواية شعبة فأخرجها الطحاوي في شرح مشكل الآثار، (١٣/ ١٧٩)ح ٥١٨٣ من طريق وهب، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، ولم يذكر عمر ﷺ قال: " كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ "، ثم ذكر مثله.

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه زهير؛ فقال أحدهما: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد اللهﷺ، عن النبي ﷺ وقال الآخر: عن عمرو بن ميمون، عن عمرﷺ، عن النبي ﷺ؛ أنه كان " يَتَعَوَّذُ مِنْ خَمْسٍ: مِنَ الْبُخْلِ، وَالْجُبْنِ، وَسُوءِ الْعُمُرِ، وَفِتْنَةِ الصَّدْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ "؛ فأيهما أصح؟ فقالا: لا هذا ولا هذا؛ روى هذا الحديث الثوري فقال: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون؛ قال: كان النبي النبي ﷺ يتعوذ، مرسل والثوري أحفظهم، وقال أبي: أبو إسحاق كبر وساء حفظه بأخره؛ فسماع الثوري منه قديم، وقال أبو زرعة: تأخر سماع زهير وزكريا من أبي إسحاق [١].

وقال الدارقطني: «رواه يونس ابن أبي إسحاق، وابنه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمرﷺ، وخالفهما شعبة، والثوري، ومسعر[٢]؛ فرووه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، مرسلاً، عن النبي ﷺ، والمتصل صحيح» [٣].

وقد اجتمع في تصحيح الدارقطني لرواية إسرائيل المتصلة عدة قرائن كونه من أحفظ الناس لحديث جده ، بل منهم من يقدّمه على غيره مطلقًا كما مضى في ترجمته، وأنّه من أهل بيت أبي إسحاق فإسرائيل هو ابن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي[٤] ولا شك أنّ في اجتماعهما في الرواية عن أبي

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٥/ ٢٨٨).
(٢) سبق في رواية الخرائطي في مكارم الأخلاق أنّ مسعرًا رواه متصلاً.
(٣) العلل للدارقطني (١٨٧/٢).
(٤) تقريب التهذيب (١/ ٨٨).

إسحاق قوة، قال ابن حجر: نقل الترمذي عن الدارمي أنه قال: كان أبو إسحاق يضطرب فيه قلت: لعل عمرو بن ميمون سمعه من جماعة [1].

وهذه الحالة عبّر عنها الحافظ ابن حجر بالتعارض، فمن الحفاظ من يُقدّم قِدَم السماع والأحفظيةِ عمومًا وهو صنيع أبي حاتم وأبي زرعة، ومنهم من يقدّم قرينة الباب، فالدارقطني رجّح رواية إسرائيل ويونس ومن تابعهما على غيرهم، وليس هذا الصنيع منهم باطلاق بل مرجع ذلك إلى القرائن المختلفة بحسب الحال في كل حديث.

مثال آخر يوضح هذا التعارض:

أخرج البخاري (٤/ ١٣)ح ٢٧٧٨ وَقَالَ عَبْدَانُ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ حُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ، وَقَالَ: أَنْشُدُكُمُ اللَّهَ، وَلاَ أَنْشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ رُومَةَ فَلَهُ الجَنَّةُ»؟ فَحَفَرْتُهَا، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ العُسْرَةِ فَلَهُ الجَنَّةُ»؟ فَجَهَّزْتُهُمْ، قَالَ: فَصَدَّقُوهُ بِمَا قَالَ وَقَالَ عُمَرُ فِي وَقْفِهِ: «لاَ جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ وَقَدْ يَلِيهِ الوَاقِفُ وَغَيْرُهُ فَهُوَ وَاسِعٌ لِكُلٍّ».

قال الحافظ ابن حجر: قوله وقال عبدان:.... إلخ كذا للجميع.

قال أبو نعيم: ذكره عن عبدان بلا رواية، وقد وصله الدّارقطني والإسماعيلي وغيرهما من طريق القاسم بن محمد المروزي عن عبدان بتمامه، وأبو إسحاق المذكور في إسناده هو السبيعي، وأبو عبد الرحمن هو السلمي.

قال الدارقطني: تفرد بهذا الحديث عثمان والد عبدان عن شعبة، وقد اختلف فيه على أبي إسحاق.

فرواه زيد بن أبي أنيسة عنه كهذه الرواية أخرجه الترمذي والنسائي، ورواه عيسى بن يونس عن أبيه عن أبي إسحاق عن أبي سلمة عن عثمان أخرجه النسائي أيضًا، وتابعه أبو قطن عن يونس أخرجه أحمد.

(١) فتح الباري لابن حجر (١١/ ١٧٥).

قلت: وتفرد عثمان والد عبدان لا يضره، فإنه ثقة واتفاق شعبة وزيد بن أبي أنيسة على روايته هكذا أرجح من انفراد يونس عن أبي إسحاق، إلا أن آل الرجل أعرف به من غيرهم، فيتعارض الترجيح فلعلّ لأبي إسحاق فيه إسنادين(١).

تخريج الوجه الأول عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ:

أخرجه الدارقطني (٥/ ٣٥٥)ح ٤٤٤٧ من طريق الْقَاسِم بْن مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيّ، نا عَبْدَانُ بتمامه كرواية البخاري، والترمذي (٥/ ٦٢٥)ح ٣٦٩٩ والدارقطني (٥/ ٣٥٤)ح٤٤٤٦ من طريق زَيْدٍ هُوَ ابْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، « قال أبو عيسى: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ عَنْ عُثْمَانَ»، وأخرجه أحمد (١/ ٤٧٨)ح ٤٢٠ حَدَّثَنَا أَبُو قَطَنٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ. كلهم عن ابْنَ أَبِي إِسْحَاقَ.

لم أقف على رواية زيد بن أبي نيسة عند النسائي خلافًا لما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله.

الوجه الثاني:

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَن.

أخرجه النسائي (٦/ ٢٣٦)ح ٣٦٠٩ من طريق عيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَن.

قلت: ولعلّ هذا الاختلاف على أبي إسحاق هو الذي جعل البخاري يُعْرِض عن رواية يونس فقد عُلِمَ من خلالِ استقراءِ صنيعِهِ أنّ ما لم يُخْتَلف فيه أولى عنده مما اختلف فيه.

فهذا الاختلاف بذكر أبي عبد الرحمن أو أبي سلمة جعله يخرّجُ روايةَ شعبة؛ لأنّها سالمةٌ من هذا الاعتراض حيث أنّ شعبة قديم السّماع من أبي إسحاق قبل اختلاطه كما جزم بذلك النّقاد، فربما كان في الرواية وهمٌ من يونس أو أبي إسحاق، ولكنّ يعكّر على هذا الترجيح أمران:

(١) فتح الباري لابن حجر (٥/ ٤٠٧).

الأول: أنّ أبا إسحاق مكثر وصاحب حديث، فلعل له فيه إسنادين وهذا جمع حسنٌ كثيرًا ما يقول به الحافظ ابن حجر في الأسانيد المتعارضة عند تعذّر الترجيح وإمكانية الجمع أولًا، وهذا ظاهر في صنيع الحافظ ابن حجر في الفتح لمن تأمّله، وهذه طريقة النّقاد الكبار وحفّاظ الحديث من الأئمة، قال أبو حاتم: في حديث اختلف فيه على أبي إسحاق: كان أبو إسحاق واسع الحديث؛ يحتمل أن يكون سمع من أبي بصير، وسمع من ابن أبي بصير عن أبي بصير، وسمع من العيزار عن أبي بصير[1].

الثاني: أنّ يونس يرويه عن أبيه أبي إسحاق وهو من أهل بيته ويرويه عن يونس ابنه عيسى[2]، وأهل بيت الرجل أعلم بحديثه من غيرهم، وهذا هو الذي دفع الحافظ إلى القول بتعارض الترجيح كما سبق آنفًا.

والحقيقة أنّ هذه القرائن تحتاج إلى دراسة من خلال استقراء صنيع الأئمة العملي في كتب العلل وغيرها، وليس من خلال جمع الأقوال من كتب الرجال والتراجم وحسب.

مثال آخر:

نظرًا لاختلاف القرائن وتعدّدها فالحكم فيها للقرينة الأقوى كما سبق، فمع أنّ بعض النّقاد يقدّم شعبة وسفيان على إسرائيل لقدم السماع ولأنهما الأحفظ، إلا أنّ هناك قرينة أخرى قد تقلب الموازين لصالح من هو أقلّ في الحفظ، فقد يسمع الراوي ومن وافقه الحديث في أوقات مختلفة فيرجّح الحفّاظ هذه القرينة على ماسواها.

قال الحافظ ابن حجر: - في حديث "لا نكاح إلا بولي"- والمشهور فيه حديث أبي موسى مرفوعًا بلفظه، أخرجه أبو داود[3] والترمذي[1] وابن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ١٥٠).

(٢) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي أبو عمرو الكوفي الحافظ. تاريخ الإسلام (٤/ ٩٣٩).

(٣) سنن أبي داود (٢/ ٢٢٩)ح ٢٠٨٥.

ماجة[٢] وصححه ابن حبان[٣] والحاكم[٤]؛ لكن قال الترمذي: بعد أن ذكر الاختلاف فيه، وأن من جملة من وصله إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه، ومن جملة من أرسله شعبة وسفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة ليس فيه أبو موسى رواية، ومن رواه موصولا أصح؛ لأنهم سمعوه في أوقات مختلفة وشعبة وسفيان، وإن كانا أحفظ وأثبت من جميع من رواه عن أبي إسحاق؛ لكنهما سمعاه في وقت واحد، ثم ساق من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق أسمعت أبا بردة يقول قال رسول الله ﷺ: "لا نكاح إلا بولي" ؟ قال: نعم قال: وإسرائيل ثبت في أبي إسحاق، ثم ساق من طريق ابن مهدي قال: ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق إلا لما اتكلت به على إسرائيل؛ لأنه كان يأتي به أتم، وأخرج ابن عدي عن عبد الرحمن بن مهدي، قال إسرائيل: في أبي إسحاق أثبت من شعبة وسفيان، وأسند الحاكم من طريق علي بن المديني، ومن طريق البخاري والذهلي وغيرهم أنهم صححوا حديث إسرائيل، ومن تأمّل ما ذكرتُه عرف أن الذين صحَّحُوا وصله لم يستندوا في ذلك إلى كونه زيادة ثقة فقط بل للقرائن المذكورة المقتضية لترجيح رواية إسرائيل الذي وصله على غيره[٥].

وقال في النكت:..... ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم[٦].

قال الترمذي: ومما يدلّ على أنّ سماع الثوري وشعبة في وقتٍ واحدٍ ما أخرجه الترمذي الترمذي (٣/ ٤٠١)ح١١٠٢ فَإِنَّ رِوَايَةَ هَؤُلَاءِ عِنْدِي أَشْبَهُ

---

(١) سنن الترمذي (٣/ ٣٩٩)ح ١١٠١و ١١٠٢.

(٢) سنن ابن ماجه (١/ ٦٠٥)ح ١٨٨١.

(٣) صحيح ابن حبان (٩/ ٣٩٤)ح ٤٠٨٣.

(٤) المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ١٨٤)ح ٢٧١٠و٢٧١١.

(٥) فتح الباري لابن حجر (٩/ ١٨٤) وانظر علل الحديث لابن أبي حاتم (٤/ ١٥) وعلل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٧/ ٢٠٧) والتعليق على "المسند" للإمام أحمد طبعة مؤسسة الرسالة (٣٢/ ٢٨٠).

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٠٦).

لِأَنَّ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيَّ سَمِعَا هَذَا الحَدِيثَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَسْأَلُ أَبَا إِسْحَاقَ: أَسَمِعْتَ أَبَا بُرْدَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَدَلَّ هَذَا الحَدِيثُ عَلَى أَنَّ سَمَاعَ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيِّ هَذَا الحَدِيثَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

وصحَّح ابن حبان الطريقين معًا قال: قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «سَمِعَ هَذَا الْخَبَرَ أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى مَرْفُوعًا، فَمَرَّةً كَانَ يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ أَبِيهِ مُسْنِدًا، وَمَرَّةً يُرْسِلَهُ، وَسَمِعَهُ أَبُو إِسْحَاقَ مِنْ أَبِي بُرْدَةَ مُرْسَلًا وَمُسْنَدًا مَعًا، فَمَرَّةً كَانَ يُحَدِّثُ بِهِ مَرْفُوعًا وَتَارَةً مُرْسَلًا، فَالْخَبَرُ صَحِيحٌ مُرْسَلًا وَمُسْنَدًا مَعًا لَا شَكَّ، وَلَا ارْتِيَابَ فِي صِحَّتِهِ»[1].

قال الحاكم: في المستدرك (٢/ ١٨٤)ح ٢٧١٠ «وَقَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الثِّقَاتِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ عَلَى حِدَةٍ، وَعَنْ شُعْبَةَ عَلَى حِدَةٍ، فَوَصَلُوهُ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُخَرَّجٌ فِي الْبَابِ الَّذِي سَمِعَهُ مِنِّي أَصْحَابِي، فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنْ إِعَادَتِهِمَا، فَأَمَّا إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الثِّقَةُ الْحِجَّةُ فِي حَدِيثِ جَدِّهِ أَبِي إِسْحَاقَ فَلَمْ يَخْتَلِفْ عَنْهُ فِي وَصْلِ هَذَا الْحَدِيثِ».

وسئل الدارقطني عن حديث أبي بردة، عن أبي موسى، قال رسول الله ﷺ: لا نكاح إلا بولي.

فقال: يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه؛.....إلخ. قال: وإسرائيل من الحفاظ، عن أبي إسحاق، قال عبد الرحمن بن مهدي: كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ سورة الحمد، ويشبه أن يكون القول قوله، وأنّ أبا إسحاق كان ربما أرسله فإذا سئل عنه وصله [2].

(١) صحيح ابن حبان (٩/ ٣٩٤)ح ٤٠٨٣.

(٢) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٧/ ٢٠٧).

الخاتمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

من خلال عرض ما سبق من أقوال الأئمة يظهر النتائج الآتية:

- استخدم البخاري -رحمه الله- وهو إمام من أئمة الحديث لهذه القرينة في تخريجه لحديث عبد الله بن المثنى عن عمّه ثمامة بن عبد الله.

- تقوية أحاديث الضعيف بتلك القرينة إذا لم يأت بمنكر وهو ما يقتضيه صنيع البخاري.

- اجتناب النّقاد تخريج ما كان منكرًا ولو رواه الرجلُ عن أهل بيته بل وتصريحهم بنكارته.

- شدة انتقاء البخاري رحمه الله لأحاديث من يخرّج عنهم لاسيما المتكلم فيهم.

- صحة ماذهب إليه النّقاد في تعقبهم على الحاكم عَزْوِهِ أحاديث للشيخين أو أحدهما وقولهِ بأنه على شرطهما أو أحدهما وبيان خطأ ما ذهب إليه بالمثال العملي.

- الترجيح بقرينة أهل بيت الرجل أعرف بحديثه.

- استخدام الحافظ ابن حجر هذه القرينة في شرحه تصحيحًا وترجيحًا.

- بالنظر فيما ذكره ابن حجر نجدْ أنّه وضع -رحمه الله- ضوابطًا لتلك القاعدة كالآتي:

- أن لا يكون الرجل الذي يروي عن أهل بيته أقلّ في الحفظ من الذي خالفه، ولذلك قال ابن حجر: وهب بن جرير: ليس دون موسى في الحفظ كما سبق.

- أن يكون أصل الحديث معروفًا.

- إعلال العلماء بهذه القاعدة وإن كان الرواي ضعيفًا كما في حديث محمد بن يزيد الذي ذكره ابن أبي حاتم.

- ترجيح النّقاد لرواية الوصل على الإرسال؛ لأنّ من وصلوه سمعوه في أوقات مختلفة.

- إسرائيل بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاق، ثبت في حديث جدّه أبي إسحاق.

- الترجيحُ والتصحيح يختلفُ بحسب ما يحتفُ به من القرائنِ قوة وضعفًا.

ثبت المصادر والمراجع

- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية. كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي. الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية. الطبعة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. عدد الأجزاء: ٣.

- إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، المؤلف: ابن دقيق العيد. الناشر: مطبعة السنة المحمدية. الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ. عدد الأجزاء: ٢.

- الأحاديث المختارة ، لضِيَاء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن المَقْدِسِي الجَمَّاعِيلِي الحَنْبَلِي (ت ٦٤٣ هـ). دار النشر: مكتبة النهضة الحديثة ـ مكة المكرمة، الطبعة : الأولى ١٤١٠هـ . تحقيق : عبد الملك بن عبد الله بن دهيش .

- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط. برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ). المحقق: علاء الدين علي رضا، الناشر: دار الحديث – القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م. عدد الأجزاء: ١.

- الإلزامات والتتبع للدارقطني. (المتوفى: ٣٨٥هـ). تحقيق: الشيخ مقبل بن هادي الوداعي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. عدد الأجزاء: ١.

- الأنساب. عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ). المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م. عدد الأجزاء: ١.

- التاريخ الكبير. المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ). الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان. عدد الأجزاء:٨.

- التحقيق في أحاديث الخلاف. لابن الجوزي (المتوفى : ٥٩٧هـ). المحقق : مسعد عبد الحميد السعدني. دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة : الأولى ، ١٤١٥. عدد الأجزاء : ٢.

- التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ). المحقق: د. أبو لبابة حسين. الناشر: دار اللواء– الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦. عدد الأجزاء: ٣.

- الجامع الكبير - سنن الترمذي. محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ). المحقق: بشار عواد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت. سنة النشر: ١٩٩٨ م. عدد الأجزاء: ٦.

- مسند الإمام الشافعي. أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ). رتبه على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. عام النشر: ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م.عدد الأجزاء: ٢.

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري. المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ. عدد الأجزاء: ٩.

- الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري كتابه الصحيح ومن عللها للدارقطني. بدون.

- الزيادات على كتاب المزني. أبو بكر، عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري (المتوفى: ٣٢٤هـ). دراسة وتحقيق: الدكتور خالد بن هايف المطيري. الناشر: دار أضواء السلف، الرياض، دار الكوثر، الكويت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م. عدد الأجزاء: ١.

- الشَّافِي فيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعي لابْنِ الأثِيرْ. مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ). المحقق: أحمد بن سليمان - أبي تميم يَاسر بن إبراهيم. الناشر: مَكتَبةَ الرُّشْدِ، الرياض - المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولي، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م. عدد الأجزاء: ٥.

- الضعفاء الكبير. المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ). المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ٤.

- الطبقات الكبرى. أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ). المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م. عدد الأجزاء: ٨.

- العلل الواردة في الأحاديث النبوية. أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ). المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر. تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر. علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي. الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام. الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

- العلل لابن أبي حاتم. المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ). تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي. الناشر: مطابع الحميضي. الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م. عدد الأجزاء: ٧ (٦ أجزاء ومجلد فهارس).

- العيال. المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ).

المحقق: د نجم عبد الرحمن خلف. الناشر: دار ابن القيم - السعودية – الدمام. الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. عدد الأجزاء: ٢.

- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ). المحقق: كمال يوسف الحوت. الناشر: مكتبة الرشد – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩. عدد الأجزاء: ٧.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ). المحقق: عدنان درويش - محمد المصري. الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت. سنة النشر: عدد الأجزاء: ١.

- المجتبى من السنن = السنن الصغرى . أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦. عدد الأجزاء: ٩ (٨ ومجلد للفهارس).

- المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي)) المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار الفكر.

- المراسيل. أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ). المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٣٩٧. عدد الأجزاء: ١.

- المستدرك على الصحيحين. أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠. عدد الأجزاء:٤.

- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري

(المتوفى: ٢٦١هـ). المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. عدد الأجزاء: ٥.

- المسند للشاشي. أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي (المتوفى: ٣٣٥هـ). المحقق: د. محفوظ الرحمن زين الله. الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤١٠. عدد الأجزاء: ٢.

- المصنف، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ) المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. الناشر: المجلس العلمي- الهند. يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠٣. عدد الأجزاء: ١١.

- المعجم الأوسط. سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ). المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. الناشر: دار الحرمين – القاهرة. عدد الأجزاء: ١٠.

- المعجم الكبير. المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ). المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. دار النشر: مكتبة ابن تيمية القاهرة. الطبعة: الثانية. عدد الأجزاء:٢٥. ويشمل القطعة التي نشرها المحقق الشيخ حمدي السلفي من المجلد ١٣ (دار الصميعي - الرياض / الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م).

- المنتخب من مسند عبد بن حميد. أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام (المتوفى: ٢٤٩هـ). المحقق: صبحي السامرائي ، محمود الصعيدي. الناشر: مكتبة السنة – القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨. عدد الأجزاء: ١.

- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. للنووي (المتوفى: ٦٧٦هـ). الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢. عدد الأجزاء: ١٨ (في ٩ مجلدات).

- النكت على صحيح البخاري ويليه «التجريد على التنقيح» المؤلف: أبو الفضل ابن حجر العسقلاني. المحقق: أبو الوليد هشام بن علي السعيدني، أبو تميم نادر مصطفى محمود. الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

- النكت على مقدمة ابن الصلاح. المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ) المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج. الناشر: أضواء السلف – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. عدد الأجزاء: ٣.

- النهاية في غريب الحديث والأثر. المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ). الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.

- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ). المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م. عدد الأجزاء: ١٥.

- تاريخ الثقات. المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١هـ). الناشر: دار الباز. الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ١.

- تاريخ بغداد وذيوله. المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ). الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

- تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تأليف: الدكتور بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م. عدد الأجزاء: ٤.

- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ). المحقق: عبد الصمد شرف الدين. طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة. الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

- تقريب التهذيب. لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ). المحقق: محمد عوامة. الناشر: دار الرشيد – سوريا. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦. عدد الأجزاء: ١.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ). المحقق: د. بشار عواد معروف. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠. عدد الأجزاء: ٣٥.

- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار. المؤلف: للصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ). المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م. عدد الأجزاء: ٢.

- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ). المحقق: حماد بن محمد الأنصاري. الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة. الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م. عدد الأجزاء: ١.

- سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط. المؤلف: ابن ماجة - وماجة اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله. الناشر: دار الرسالة العالمية. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م. عدد الأجزاء: ٥.

- سنن أبي داود. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ). المحقق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي. الناشر: دار الرسالة العالمية. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م. عدد الأجزاء: ٧.

- سنن البيهقي الكبرى. أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي. الناشر : مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ، ١٤١٤ – ١٩٩٤. تحقيق : محمد عبد القادر عطا. عدد الأجزاء : ١٠.

- سنن الدارقطني. علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي. الناشر : دار المعرفة - بيروت ، ١٣٨٦ – ١٩٦٦. تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني. عدد الأجزاء : ٤.

- سنن النسائي الكبرى. أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي. الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى ، ١٤١١ – ١٩٩١. تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.عدد الأجزاء : ٦.

- سنن سعيد بن منصور. المؤلف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ). المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. الناشر: الدار السلفية – الهند. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م. عدد الأجزاء: ٢*١.

- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل. المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ). المحقق: محمد علي قاسم العمري. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. عدد الأجزاء: ١.

- سؤالات الآجري لأبي داود. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ). المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. الناشر: مكتبة دار الإستقامة. الطبعة: الطبعة الأولى، سنـ١٤١٨ـة هـ. عدد الأجزاء: ٢.

- شرح علل الترمذي. المؤلف: لابن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ). المحقق: همام عبد الرحيم سعيد. دار النشر: مكتبة الرشد الرياض الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤٢١هـ. عدد الأجزاء: ٢.

- شرح معاني الآثار. المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ). حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف. راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية. الناشر: عالم الكتب. الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م. عدد الأجزاء: ٥ (٤ وجزء للفهارس).

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣. عدد الأجزاء: ١٨ (١٧ جزء ومجلد فهارس).

- فتح الباري شرح صحيح البخاري. المؤلف: لابن حجر العسقلاني. الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. عليه تعليقات: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. عدد الأجزاء: ١٣.

- فيض الباري شرح البخاري. المؤلف : محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (المتوفى : ١٣٥٣هـ). المصدر : مكتبة مشكاة الإسلامية.

- لسان الميزان. المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. المتوفى: ٨٥٢ هـ. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: دار البشائر الإسلامية. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م. عدد الأجزاء: ١٠، العاشر فهارس.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل. (المتوفى: ٢٤١هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون. إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار. أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ). المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩). وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧). وصبري عبد الخالق

الشافعي (حقق الجزء ١٨). الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م). عدد الأجزاء: ١٨.

- معرفة السنن والآثار. للبيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ). المحقق: سيد كسروي حسن. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. عدد الأجزاء: ٧.

- مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين (فيه أكثر من مائتي ترجمة ليست في سنن الدارقطني المطبوع). محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن التقي سليمان بن حمزة المقدسي ثم الصالحي ناصر الدين المعروف بابن زريق (المتوفى: ٨٠٣هـ). المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة. الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر. الطبعة:الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.عدد الأجزاء:١.

- نيل الأوطار. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ). تحقيق: عصام الدين الصبابطي. الناشر: دار الحديث، مصر. الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م. عدد الأجزاء: ٨.